

غادي الغازي*

قضية اللاجئين: بين نكبة ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧**

تحاول هذه المقالة تبيان الروابط الوثيقة بين نكبة ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ من خلال مقارنة مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ذلك بأنه خلافاً للسجال السياسي في إسرائيل الذي ينزع إلى وضع نكبة ١٩٤٨ في حالة تناقض مع حرب ١٩٦٧ من زاوية الاستعمار والنهب واللجوء، فإن عمليات الطرد واللجوء عقب حرب ١٩٦٧ تكمل عملياً وسياسياً ما لم يُنجز في سنة ١٩٤٨.

الإسرائيلية في سنة ١٩٦٧: فمن جهة أولى، إخفاء وإنكار المحاولات الحقيقية لخلق لجوء جديد وإفراغ المناطق المحتلة حديثاً من سكانها، قدر المستطاع ("نحن لا نقول شيئاً عن هذا")؛ ومن جهة ثانية - بحث مكثف، من خلف الكواليس، في "مسألة اللاجئين" من سنة ١٩٤٨، والتي عادت لتُدرج في جدول الأعمال. الملفات التي تم الكشف عنها في الأرشيفات الإسرائيلية، حتى الآن، تدل على نقاش داخلي واسع جرى في مختلف الوزارات الحكومية بشأن "مسألة اللاجئين"، وعلى جهد منهجي في الوقت عينه، لإنكار علني لأي مسؤولية سياسية عن اللجوء الجديد، وتقليصها إلى الحد الأدنى. غير أن قارئ المراسلات التي جرت بين مؤسسات الحكم المتنوعة بين حزيران/يونيو ١٩٦٧ ونهاية سنة ١٩٦٨، يصطدم، مرة تلو أخرى، بمعلومات مقتضبة: كذا وكذا من العرب عبروا نهر الأردن اليوم في طريقهم شرقاً.^٢ وضعت حرب ١٩٦٧ دولة إسرائيل في

"قبل" عشرين عاماً، قمنا بعمل أدى إلى وجود لاجئين. الآن، ثمة لاجئون آخرون مجدداً، ونحن نرغب في التخلص منهم مرة أخرى، لكننا لا نقول شيئاً عن هذا الموضوع."^١

هذا ما قاله ليفي أشكول، رئيس حكومة إسرائيل، في جلسة حكومته التي عُقدت في آب/أغسطس ١٩٦٧. وقد استخدم لغة رمزية، كعادته، إذ لم يورد أي تفاصيل عن "العمل" الذي نُفِّذ في سنة ١٩٤٨، ولا كيف أصبح هناك "لاجئون آخرون" الآن، لكنه أشار إلى اثنين من مبادئ العمل التكميلية التي اعتمدها القيادة

* أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، ومحرر في مجلة "التاريخ والذاكرة" (*History & Memory*)، وأحد مؤسسي والقائد السابق لحركة "تعايش" العربية - اليهودية.
** المقالة بالعبرية وخاصة بـ "مجلة الدراسات الفلسطينية".
ترجمة: سليم سلامة.

١ - مهمة لم تُستكمل

يرى يغال ألون، أحد القادة البارزين في الجيش الإسرائيلي في سنة ١٩٤٨، وأحد قادة حزب "وحدة العمل" ("أحدوت هعفودا")، أن "حرب الأيام الستة" شكلت المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨. فقد قال في مجلس حركة "الكيبوتس الموحد" الذي عُقد بعد أسبوعين من الحرب: "ما دام البلد كله ليس في يدنا، فهذا معناه أن حرب ١٩٤٨ لم تنته بعد."^٥ وبدءاً من الخمسينيات، ظهر لدى القيادة الإسرائيلية خلافات بشأن السؤال: هل يمكن مواجهة عسكرية أخرى إتمام المهمة التي لم تنته في سنة ١٩٤٨؟ كان [دافيد] بن - غوريون متردداً في الإجابة عن هذا السؤال. ففي سنة ١٩٥٤، مثلاً، أبدى تخوفاً من أن احتلال الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية وهروب اللاجئين نحو الأردن سيؤديان إلى زعزعة الاستقرار السياسي في المملكة، وخلص إلى القول: "أضعنا شيئاً مهماً في حرب الاستقلال [حرب ١٩٤٨]، لكن ما حدث غير قابل للاسترداد."^٦

في المقابل، اقترح أعضاء اليسار الصهيوني من حزب "أحدوت هعفودا"، من الدعاة النموذجيين لفكرة "أرض إسرائيل الكاملة"، مرة تلو الأخرى، استكمال المهمة واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي جلسة الحكومة الإسرائيلية في ٢٥/٤/١٩٦٣، والتي بُحث فيها إمكان احتلال الضفة الغربية، قال يغال ألون: "لم أكن سعيداً بكمية العرب الذين بقوا في البلد منذ حرب ١٩٤٨"، وذكر بأن عدد الفلسطينيين مواطني إسرائيل ازداد منذ ذلك الحين. ولمَّح ألون إلى إمكان القيام بعملية ترانسفير، فقال: "على الرغم من كل شيء، ليس من المستبعد أن يفصل جزء من السكان الهروب إلى شرق الأردن، في خضم حملة عسكرية على المثلث (منطقة نابلس - جنين - طولكرم) وجبل الخليل، بما في ذلك القدس القديمة. سأقول إن على التخطيط العسكري أن يأخذ في الحسبان، دائماً، منفذاً

مواجهة نتائج نكبة ١٩٤٨. وقد دأبت إسرائيل، طوال عدة أعوام، على الادعاء أن الدول العربية لا تعالج "مشكلة اللاجئين" كما يجب، وأنه يمكن حلها بواسطة "تأهيلهم". أما الآن، ومثلما ذكر وزير الخارجية، أبا إيبين، حكومته، في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، فإن التحدي طُرح أمامها: "يدور الحديث عن مئات الآلاف (من اللاجئين) الذين يقيمون عندنا نحن، وليس عندهم في الدول العربية."^٣

سأحاول، فيما يلي، تبيان الروابط الوثيقة بين نكبة ١٩٤٨ "وحرب ١٩٦٧"، من خلال مسألة مفتاحية - مسألة اللاجئين كما تبدو من داخل إسرائيل.^٤ فقد تجذر في السجال السياسي - في إسرائيل، على الأقل - ميل إلى وضع نكبة ١٩٤٨ في حالة تناقض مع حرب ١٩٦٧. فمن الواضح أن كل موجة جديدة من الاستعمار والنهب واللجوء، تغطي على آثار الموجة السابقة، كما أن الوضع الموقت السابق تحوّل إلى نقطة الانطلاق المفهومة ضمناً لمواجهة الوضع الجديد الناشئ بفعل الدبابات والجرافات والأسلاك الشائكة والمستوطنات.

لكن الروابط بين اللحظتين التاريخيتين المتواصلتين، من دون أن تبلغاً نهايتهما حتى الآن، هي أعمق كثيراً. يبدو لي أنه يمكن الإشارة إلى ثلاثة أنواع من الروابط: أولاً، من الناحية العملية والسياسية، الطرد واللجوء في حرب ١٩٦٧ يواصلان ويكملان "العمل" الذي لم يتم إنجازه في نكبة ١٩٤٨؛ ثانياً، في مستوى التحليل والفهم، تلقي حرب ١٩٦٧ الضوء على نكبة ١٩٤٨، وبدلاً من أن تطمسها وتخفيها (كما يحدث فعلاً في بعض النقاشات التي تتمحور حول التسوية السياسية في حدود "الخط الأخضر")، فإنها تعيدها إلى الوعي ودائرة الضوء، أحياناً؛ ثالثاً، بسبب القرب الزمني بينهما، بالذات، يبرز بعض الفروقات الجوهرية بين حرب ١٩٦٧ ونكبة ١٩٤٨. هذه الروابط تشكل منظورات ضرورية لفهم النكبة بكونها سيرورة مستمرة.

للهرب.^٧ قبل ذلك بثلاثة أعوام، طرح وزير آخر من حزب "أحدوت هعفودا"، يتسحاق بن أهارون، على الحكومة السؤال عما إذا كان هناك مخطط إسرائيلي لاحتلال الضفة الغربية في حال تضعف نظام الحكم في الأردن. ورداً على ذلك، روى بن - غوريون أنه قبل ذلك بعدة أعوام، أجرى محادثة مع عضو بارز آخر من ذلك الحزب نفسه - هو يغال ألون، على ما يبدو. فقد اقترح العضو المقصود احتلال الضفة الغربية، وحين أجابه بن - غوريون بأن مليون عربي يعيشون في الضفة الغربية، ردّ قائلاً: "سنعمل شيئاً في طولكرم فيبدأ العرب بالهروب." ثم واصل بن - غوريون فقال إن جوابه كان أنه "غير مستعد لعمل شيء ما في طولكرم"، و"حتى إن حدث هذا (الشيء ما)، فلست واثقاً بأنهم سيهربون، لأنهم - هم أيضاً - تعلموا شيئاً ما خلال الأعوام."^٨

كان الجيش الإسرائيلي مستعداً، حقاً، للاستيلاء على الضفة الغربية، بل أعدّ في سنة ١٩٦٣ - في إطار تهيئة الأرضية للحكم العسكري الاحتلالي على السكان - ترجمة عربية لـ "أحكام أنظمة الطوارئ"، وأجرى تعديلات عليها.^٩ ومن جانب آخر، شكلت المواجهة العسكرية الشاملة فرصة فريدة لمحاولة إصلاح ما "صُيِّع" في حرب ١٩٤٨.

أثار الاحتلال السريع للضفة الغربية وقطاع غزة لدى أوساط واسعة من القيادتين المدنية والسياسية في إسرائيل - طبقاً للشهادات الجزئية التي جرى الكشف عنها الآن في الأرشيفات الإسرائيلية - أملاً بأن تفرغ حقاً الضفة الغربية وقطاع غزة من سكانهما، وهذا ما نجد تعبيراً عنه في أقوال مسؤولين كبار، كما في أقوال منفذي الأوامر من الدرجات الدنيا، على حد سواء. العقيد شلومو غازيت، زراع موشيه دايان اليمنى و"منسق الأعمال في المناطق" حتى سنة ١٩٧٤، قال إن "تفاوتاً" ساد لدى القيادة العليا، فور انتهاء الحرب، بشأن إمكان منع الفلسطينيين من العودة من الضفة الشرقية لنهر الأردن، إلى جانب "استمرار موجة الخروج."^{١٠}

يعقوب كيدم شارك في إحدى العمليتين السريتين اللتين نُفذتا في قطاع غزة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، واستهدفتا إفراغ القطاع من لاجئي ١٩٤٨. لقد حققت العمليتان نجاحاً محدوداً جداً، وعبر كيدم عن أسفه على الفرصة المهمة التي أُضيعت في إبان الحرب نفسها: "ربما يكون هذ غير لطيف، لكنني قلت على الدوام إن ما يمكن إنجازه في يوم واحد من الحرب، أو فور انتهائها مباشرة، لا يمكن إنجازه في خمسين عاماً من السلام. كنت أعتقد أنه يمكن إصلاح وتعويض ما أضعناه في سنة ١٩٤٨، لكننا عدنا وأضعنا الفرصة في سنة ١٩٦٧ أيضاً، وهذا تقصير."^{١١}

زادت الوتيرة المرتفعة التي جرت بها المعارك، إلى جانب حضور منظمات دولية في حالات نادرة لدى احتجاج بعض الجنود الإسرائيليين، في صعوبة استكمال إجراءات الطرد وإتمامها. وتركزت جهود الطرد الأكثر منهجية في عدد من المناطق المفتاحية - هضبة الجولان التي فرغت من سكانها بالكامل تقريباً، وغور الأردن، وقرى منطقة اللطرون على الطريق الرئيسي بين القدس والسهل الساحلي، علاوة على عدد من القرى والبلدات الواقعة على طول الخط الأخضر الذي فصل بين إسرائيل والضفة الغربية - من طولكرم، وقليلية وعنبتا في المثلث، حتى بيت عوا وبيت مرسيم في جبل الخليل. فضلاً عن هذا، يمكن تلمس آثار الجهد المميز الذي بُذل لطرد السكان الفلسطينيين في القدس وبيت لحم أو دفعهم إلى الهرب، وبعض جهود الطرد تلك كان بمثابة استغلال سريع لفرصة عابرة، ومحاولة لفرض وقائع تحت ستار دخان المعارك، بينما لم يكن واضحاً ما إذا كان الوضع الدولي يسمح لإسرائيل بالسيطرة على المناطق المحتلة حديثاً لفترة طويلة. هذه هي، كما يبدو، الخلفية التي تفسر عملية التقدم في البلدات الواقعة على طول "الخط الأخضر"، وخصوصاً قرى يالو وبيت نوبا وعمواس، فقد

كان الجيش الإسرائيلي مستعداً، حقاً، للاستيلاء على الضفة الغربية، بل أعدّ في سنة ١٩٦٣ - في إطار تهيئة الأرضية للحكم العسكري الاحتلالي على السكان - ترجمة عربية لـ "أحكام أنظمة الطوارئ"، وأجرى تعديلات عليها.^٩ ومن جانب آخر، شكلت المواجهة العسكرية الشاملة فرصة فريدة لمحاولة إصلاح ما "صُيِّع" في حرب ١٩٤٨.

أثار الاحتلال السريع للضفة الغربية وقطاع غزة لدى أوساط واسعة من القيادتين المدنية والسياسية في إسرائيل - طبقاً للشهادات الجزئية التي جرى الكشف عنها الآن في الأرشيفات الإسرائيلية - أملاً بأن تفرغ حقاً الضفة الغربية وقطاع غزة من سكانهما، وهذا ما نجد تعبيراً عنه في أقوال مسؤولين كبار، كما في أقوال منفذي الأوامر من الدرجات الدنيا، على حد سواء. العقيد شلومو غازيت، زراع موشيه دايان اليمنى و"منسق الأعمال في المناطق" حتى سنة ١٩٧٤، قال إن "تفاوتاً" ساد لدى القيادة العليا، فور انتهاء الحرب، بشأن إمكان منع الفلسطينيين من العودة من الضفة الشرقية لنهر

مثل اللواء عوزي نركيس (الذي قاد عملية التهجير في حي المغاربة في القدس، واللطرون، وقليلية والعملية الانتقامية في صوري)، والعقيد زئيف شاخم. وحين رفض رعان لوريا تنفيذ الأمر بتحميل سكان عنبتا وطولكرم في الحافلات، أصر قائده، شاخم، على أنها فرصة لا تتكرر: "إمّا الليلة وإمّا لا، إلى الأبد".^{١٤} وقد انتبه أحد المرسلين الإسرائيليين إلى ذلك: "ضمن القيادة العليا في الجيش الإسرائيلي... هناك مقاتلون من حرب التحرير ومن قادتها، قادتهم الأقدار، في معظمهم، إلى تجربة لا يحظى بها سوى قلة من العسكريين: أن يعودوا، عودة المنتصرين، إلى ساحات المعارك التي فشلت فيها المهمة، أو لم تُنجز كاملة، ولم تحقّق أهدافها كافة. بالنسبة إلى جيل حرب ١٩٤٨، فإن حرب صيف سنة ١٩٦٧ كانت بمثابة استكمال لمعارك ١٩٤٨".^{١٥} وإلى جانب الاستمرارية الشخصية بين القادة والمنفّذين، كان ثمة استمرارية تنظيمية أيضاً: فابتداء من سنة ١٩٦٣، انكبت وحدة سرّية خاصة على تنفيذ مهمة هدم بقايا القرى الفلسطينية المهجورة التي بقيت ضمن حدود إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨. ولم تتوقف هذه الوحدة عن العمل في سنة ١٩٦٧، وإنما وسّعت نشاطها وواصلت عمليات الهدم المنهجي في قرى الجولان حتى سنة ١٩٦٩.^{١٦}

وجرت عمليات الطرد في سنة ١٩٦٧، في كثير من الحالات، بصورة أكثر سرعة وتنظيماً من تلك التي جرت في سنة ١٩٤٨: قوافل من آلاف اللاجئين توجهت شرقاً، مشياً على الأقدام، بينما استُخدمت الحافلات في بعض الحالات لنقل الفلسطينيين شرقاً، إلى ما وراء نهر الأردن، مثلما حدث في قليلية وطولكرم وعنبتا. وبعد الحرب بأسبوعين، جاءت الجرافات إلى منطقة اللطرون لإتمام هدم القرى بعد طرد سكانها وتهجيرهم، وبعد ذلك بستة أيام، دخلت جرارات الكيبوتسات المجاورة إلى الحقول. ومع ذلك، اعتُمدت، بصورة عامة، طرق مماثلة ومعروفة:

كانت هذه، جميعاً، مواقع جرت فيها مواجهات متكررة منذ سنة ١٩٤٨. وحين اتضح أن ليس ثمة خطر في أن تنتهي السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية خلال وقت قصير، تضاءلت الحاجة إلى إجراء "تعديلات حدودية" موضعية، وأصبح التركيز على تكريس وتثبيت السيطرة على المناطق المحتلة.^{١٢} وفي الوقت الذي كان القاسم المشترك للمناطق الأولى تعزيز واستكمال إنجازات إسرائيل السابقة منذ حرب ١٩٤٨، فتحت عمليات الطرد من المناطق الأخرى الطريق أمام موجة الاستيطان المستقبلية: هضبة الجولان وغور الأردن والقدس، إذ هيأت عمليات الطرد ومنع عودة اللاجئين الأرضية لموجة الاستيطان الأولى بعد سنة ١٩٦٧، والتي تركزت في إقامة مستوطنات على "أراضي الغائبين"، أي أراضي لاجئي ١٩٦٧. وبموازاة عمليات الطرد المنظمة في إبان الحرب نفسها وفور انتهائها مباشرة، بُدلت جهود للمدى البعيد - استمرت في الضفة الغربية حتى سنة ١٩٦٨، واكتست في قطاع غزة أشكالاً متعددة حتى سنة ١٩٧٢ على الأقل - هدفت إلى الدفع نحو هجرة فلسطينية مكثفة من المناطق المحتلة. وإلى جانب الخوف واستخدام مختلف وسائل القمع، جرى استخدام الضغط الاقتصادي وسياسة "لَمّ الشمل" في اتجاه واحد - أي، إرغام العائلات التي كان أحد أفرادها موجوداً خارج المناطق المحتلة على المغادرة للاتحاد به. وشكّل لاجئو ١٩٤٨ في الضفة الغربية وقطاع غزة وسكان القدس الشرقية هدفاً مركزياً لهذه السياسة.^{١٣}

٢ - المنفّذون والوسائل

كان كثيرون من الضباط الكبار الذين تولوا قيادة الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ ضباطاً شباناً في حرب ١٩٤٨، وبرز عدد منهم في عمليات الطرد والتهجير، وبرزوا ذلك بـ "الحساب المفتوح" الممتد منذ نكبة ١٩٤٨،

توقيع تصريح بأنهم "يغادرون بمحض إرادتهم الحرة"، كما كرر دبلوماسيون إسرائيليون الادعاء أن إسرائيل لا تفعل شيئاً لدفع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى النزوح. ومن وراء الكواليس، كان موظفون إسرائيليون رفيعون يبحثون في خطة لنقل لاجئين من قطاع غزة إلى سيناء أو إلى الضفة الغربية، أملاً بأن يواصل هؤلاء طريقهم إلى الضفة الشرقية. وفي هذا السياق، لم يُبدل أي جهد لإخفاء الرغبة في عمل أي شيء كي يبدو الانتقال "تلقائياً"، وقد اقترح موظف كبير في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ضمن تقرير سري، "إثارة حركة تلقائية من قطاع غزة شرقاً نحو الضفة الغربية والضفة الشرقية، ومن بعدهما إلى دول عربية أخرى أيضاً"، لكن كان يجب تنفيذ ذلك "بصورة سرية وتلقائية"، ومن المحظور أن يبدو كأنه عملية منظمة تقودها إسرائيل.^{٢٠} وأوصى مستشار قضائي في وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنه "إذا ما حدثت هجرة لاجئين من غزة إلى الضفة أو إلى سيناء، فيجب الحرص على ألا يبدو الأمر كأنه مبادرة أو إكراه من طرفنا نحن، بل أن يبدو علاجاً هادئاً".^{٢١} أمّا الخطط بشأن "إثارة" نزوح "تلقائي" فتشكل شهادة غير مباشرة على الطرق والأساليب الأقل علنية التي تم اعتمادها فعلاً. فخلال حملات الطرد والتهجير التي جرت في أواخر حرب ١٩٤٨، وفي أوائل الخمسينيات، استخدم المتحدثون الرسميون الإسرائيليون الصيغ ذاتها، مؤكدين أن المغادرة تجري "طوعاً"، على الرغم من أن الوثائق التي تم الكشف عنها أظهرت أنها كانت حملات طرد وتهجير منظمة.

غير أن الجهد المنظم المركزي انصبّ، كما بعد نكبة ١٩٤٨ تماماً، على منع العودة. فالهروب الآني يتحول إلى لجوء دائم عند منع عودة الذين فروا من المعارك، بالقوة. وفي آب/ أغسطس ١٩٦٧ تواترت الأنباء عن قتل فلسطينيين يحاولون اجتياز نهر الأردن في محاولة منهم للعودة إلى الضفة الغربية. وبعد

المزج ما بين استغلال هروب السكان المدنيين المفهوم من مناطق القتال والطرده المنظم، وبين نشر الرعب ومنع العودة. ففي قلقيلية، جرى تشغيل وحدات خاصة للحرب النفسية نشرت، بين السكان، بلاغاً كاذباً فحواه أن المدينة ستعرض لهجوم عراقي وشيك، وأن عليهم مغادرة المدينة فوراً. أمّا في منطقة القدس وبيت لحم، فقد استوجبت مهمة دفع السكان إلى الهرب استخدام صيغ أكثر دهاء. وعلى الرغم من ذلك، فإن غبريئيل شتيرن، مراسل "عال همشمار"، أدرك أن البلاغ "الإنساني" ظاهرياً، الذي جرى نشره في أرجاء القدس القديمة، وفحواه أن السلطات الإسرائيلية ستوفر حافلات خاصة لنقل السكان الراغبين في المغادرة، فهم لدى سكان البلدة القديمة بأنه "تحفيز من جانب الحكم العسكري" على المغادرة.^{١٧} كما أن الممرضة الفرنسية التي أطلقت على نفسها اسم ماري - تريز سجلت في مفكرة الحرب خاصتها أن مركبات عسكرية تجولت في شوارع بيت لحم وأمهلته السكان مدة ساعتين لمغادرة منازلهم: "بدأنا نفكر في أن الإسرائيليين ربما كانوا قد تصرفوا بمثل هذا في المرة الأولى (في ١٩٤٨) حين أوجدوا مشكلة اللاجئيين".^{١٨} وشهد الأب بول غوتيهيه أيضاً بأن نص البلاغ الذي تردد من خلال مكبرات الصوت المحمولة على المركبات العسكرية التي تجولت في شوارع بيت لحم كان التالي: "من أجل إنقاذ حياتكم وحياتكم أولادكم - أهربوا؛ ستسحقون تحت ركاب الهدم خلال ساعة. أخرجوا إلى الطريق نحو أريحا".^{١٩}

واتهمت كل من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونرا) والسلطات المصرية والأردنية، إسرائيل بأنها تحفز سكان المناطق المحتلة على المغادرة، لكن كان من الصعب توثيق الجهود والمسعاي التي بذلتها السلطات الإسرائيلية لضمان استمرار تدفق قوافل اللاجئين النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأشهر التي أعقبت الحرب. فقد تم إرغام اللاجئين على

بإعادة عدد ضئيل جداً من اللاجئين فقط، لأغراض دعائية ليس إلا.

تتمثل قضية اللاجئين، في أحد جوانبها، في الحرب على عددهم، وعلى تعريف اللجوء، ومسبباته والمسؤولية عنه. وقد بدأت الحرب على العدد "الحقيقي" للاجئين ١٩٤٨ قبل سنة ١٩٦٧ بعدة أعوام، واستمرت بعد الحرب مباشرة. واندماج الجهد الذي بُذل لتمويه حجم اللجوء الجديد، في سنة ١٩٦٧، مع الجهد لتقليل عدد اللاجئين في سنة ١٩٤٨ بشكل اصطناعي، إذ تم الادعاء، مثلاً، أن عدد اللاجئين في سنة ١٩٤٨ أقل كثيراً مما تعرضه معطيات الأونروا، وجرت محاولة لعددهم من جديد، بحيث لا يُحتسب الذين لا يقيمون في مخيمات للاجئين في عداد اللاجئين. ولم تكن المعركة على عدد اللاجئين عملية رمزية فحسب، بل إن محاولة الادعاء أن من لا يسكن في مخيمات للاجئين يُعتبر لاجئاً غذت محاولات متكررة لاقتلاع لاجئين فلسطينيين من مخيمات قطاع غزة. والإحصاء السكاني الذي أُجري في المناطق المحتلة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ (على غرار الإحصاء الذي أجرته إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨) استُخدم لتكريس الواقع الذي تشكل في أعقاب موجة النزوح الكبيرة، ولمنع العودة مستقبلاً.

ليس هنا المقام للتوقف عند تفصيلات الجهد الدعائي الهائل في قضية لاجئي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وإنما سأكتفي، فقط، بالتقرير الذي قدمه موظف وزارة الخارجية الإسرائيلية الذي رافق طاقماً من الصحافيين الأجانب في جولة في الضفة الغربية في نهاية حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقد سمع المراسلون الصحافيون الأجانب أن الآلاف يعبرون نهر الأردن إلى الشرق كل يوم، فلم يصدقوا الرواية الإسرائيلية الرسمية بأن الأمر يتعلق ببضع مئات فقط. وفي أثناء لقائهم مع نائب الحاكم العسكري في أريحا، همس موظف وزارة الخارجية للضابط الإسرائيلي، في اللحظة الأخيرة، بشأن عدد النازحين الذي يجب استخدامه، كي يكرر هذا

مضي أعوام على ذلك، نُشرت شهادة أحد الجنود "أوضحوا لنا أنه إذا ما مرت بجانبنا قوافل من اللاجئين العائدين من الأردن إلى الضفة - فإنه يتعين علينا إطلاق النيران عليهم. سألت الضابط: هل أطلق الرصاص أيضاً، في حال سماعي بكاء أطفال؟ الجواب الذي تلقيته كان: 'لا تكن فتاة.' ثم روى: 'في أحد الكمان، تمركزنا على تلة كانت تطل على معبرين تحتها، وكنا أربعة جنود مسلحين ببنادق عوزي.' سمعنا صخب أشخاص يمشون وهم يتقدمون نحونا. اختبأنا، وحين أصبحوا قريبين منا، رفعنا مصابيح الإضاءة وشرعنا في إطلاق النار. رأينا تحتنا عشرات اللاجئين، على بعد نحو ٧٠ متراً. رأينا، بوضوح، ضرر الأمتعة التي كانوا يحملونها. أطلقنا نيراناً كثيرة." ٢٢

وقدّم موشيه دايان، وزير الأمن، في بداية آب/أغسطس ١٩٦٧، تقريراً إلى الحكومة الإسرائيلية عن قتل اللاجئين الذين يحاولون العودة، وكانت أقواله مزيجاً نموذجياً من الكشف والإخفاء، ومن الصراحة الفظة والإنكار. وصف دايان ذلك بأنه "شيء مروع": "نحن نمنعهم من العبور. في ساعات النهار، نطلق النار فوق الرؤوس، ثم يعودون في ساعات الليل، فنطلق النيران عليهم. كان هنالك حالة واحدة أو اثنتان أصيب فيها عرب، وفي بعض الحالات كان بينهم نساء وأطفال أيضاً. وعلى الرغم من ذلك، أعدنا يوم الجمعة، أو يوم الخميس (قبل يومين أو ثلاثة من جلسة الحكومة)، ٥٠٠ شخص آخر نجحوا في عبور نهر الأردن." هؤلاء "أوقفهم دورياتنا بين نهر الأردن ونابلس، أي بعد قطعهم مسافة معينة مشياً على الأقدام، فحملناهم في الحافلات وأعدناهم إلى الجانب الآخر من نهر الأردن." ٢٣

اضطرت إسرائيل، تحت الضغط الدولي، إلى الموافقة على إعادة لاجئين من الضفة الشرقية، لكنها حددت أنظمة ومواعيد لم تتح ذلك إلا لعدد قليل فقط. وفي المداولات الداخلية، اعترف موظفون كبار بأن السياسة الإسرائيلية تقضي

١٩٦٧: "هؤلاء ليسوا لاجئي أريحا؛ إمّا إنهم لاجئون من يافا، وإمّا إنهم ليسوا لاجئين إطلاقاً."^{٢٧} وفي المقابل، ادعى وزير التعليم، زلمان أران، أن من غير الممكن التمييز بين لاجيء ولاجيء، ومن المؤكد أنه محظور على اليهود فعل ذلك، كونهم "شعباً من اللاجئيين". وقال أران إن مسألة لاجئي ١٩٤٨ هي "حذبة ثقيلة جداً على ظهرنا"، ولذا يجب تمكين آخرين من لاجئي ١٩٦٧ من العودة. وكان للمقارنة تأثير في الاتجاهين، حتى إن يسرائيل غالييلي، أحد المؤيدين المتحمسين للاستيطان، حذّر الوزراء قائلاً: "من يطالب بإعادة لاجئي ١٩٦٧ إنما يعبر بذلك عن "حكم أخلاقي سلمي" بما في ذلك على شرعية إسرائيل في حدود ٤ حزيران/يونيو أيضاً، إذ قال: "جميع تلك التبريرات الأخلاقية والإنسانية التي تسري على لاجئي ما بعد حرب الأيام الستة، تسري أيضاً على اللاجئيين قبل تلك الحرب." ويمكن القول إنه كان محقاً.

علاوة على ذلك، فهم أحياناً الجنود والمواطنون الإسرائيليون العاديون الذين لم يكونوا على علم بمخططات الحكام، حرب ١٩٦٧ في ضوء أحداث سنة ١٩٤٨، وكان بينهم من لاحظ أن ما يجري أمام أعينهم إنما يشير إلى وجود أنماط معروفة - معروفة لكن مُنكرة. وأحد المواطنين الإسرائيليين، وهو من أوائل الوافدين إلى هضبة الجولان المحتلة بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان شاهداً على عملية طرد وتهجير من تبقى من سكان هضبة الجولان، وقد أدلى بشهادته أمام الصحفي شاي فوغلمان، وقال أنه شاهد مئات المواطنين السوريين "مجمّعين" أمام طاولات جلس إليها جنود، فأدرك ما يجري على الفور:

لستُ جباناً، لكنني شعرت في تلك اللحظة بأن شيئاً غير سويّ يحدث هناك. ما زلت أذكر حتى اليوم أن ذلك المشهد ولّد لديّ انطباعاً سيئاً، لكن الأمر كان قد أصبح واقعاً عينياً

الرواية الرسمية على مسامع الصحفيين. وعند وصولهم إلى "جسر النبي" يربط الضفة الغربية بالأردن فوق نهر الأردن، وهو أقصى معبر جنوبي على نهر الأردن، على بعد نحو ٥ كيلومترات شرقي مدينة أريحا (المتروجم)، اصطدموا بمئات اللاجئيين في عشرات الشاحنات، متوجهين نحو الشرق، فسأل أحد المراسلين الصحفيين الأجانب الجندي الإسرائيلي الذي كان يقف عند الحاجز "السؤال اللجوج ذاته - كم شخصاً عبر من هنا اليوم؟" فكان الجواب: "٤٠٠٠". "لحسن حظنا"، يقول الموظف الإسرائيلي، "أن الجندي لم يتحدث الإنجليزية، وخلال الترجمة، أسقطتُ صغراً."^{٢٤}

٣ - المقارنة مع سنة ١٩٤٨

قارن المتحدثون باسم الحكومة الفرنسية بين لاجئي ١٩٦٧ و لاجئي ١٩٤٨، وحين حاولت وزارة الخارجية الإسرائيلية الاعتراض على عدد لاجئي ١٩٦٧، ادعت أن الحديث يجري ليس عن لاجئي حرب فقط، بل عن "عاطلين عن العمل وفقراء محليين" أيضاً، وذكّرت بأن الحال كانت كذلك في سنة ١٩٤٨ أيضاً.^{٢٥} وقدّر ميخائيل كومي (Comay)، المستشار السياسي لوزير الخارجية، أنه "على غرار سنة ١٩٤٨، هناك الآن أيضاً تخوف من أن أيدينا ليست نظيفة حيال نشوء مشكلة لاجئيين أخرى"، ورأى أن ضغطاً سيمارس على إسرائيل لإعادة لاجئي ١٩٦٧، وأن على إسرائيل، لتعزيز رفضها، أن تبدو كأنها منهمكة بتأهيل اللاجئيين في المناطق المحتلة حديثاً.^{٢٦}

خلال المداولات الداخلية التي أجرتها الحكومة، تورط الوزراء في الكلام، أحياناً، في أثناء محاولة التمييز بين لاجئي ١٩٤٨ و لاجئي ١٩٦٧. ففي محاولة لإنكار حق لاجئي ١٩٤٨، الذين أصبحوا لاجئيين للمرة الثانية في سنة ١٩٦٧، في العودة إلى الضفة الغربية، قال الوزير زيرح فيرهافطيج في أيلول/سبتمبر

نزوح يهود مشرقيين من الدول العربية). وفي المقابل، وجزء حرب ١٩٦٧، أضاف: تحول نحو ٢٠٪ من سكان الضفة الغربية إلى لاجئين، واستولت إسرائيل على بضع عشرات الآلاف من الدونمات من أراضيهم فقط (كان دايان يقصد أراضي لاجئي ١٩٦٧ فقط، وليس الأراضي التي صادرتها إسرائيل لاحقاً). وفي محاولته لإبراز الاختلاف عن نتائج ١٩٤٨، لم يتردد دايان أيضاً في تسمية القرى والبلدات التي جرى هدمها في إبان حرب حزيران/يونيو، وأشار إلى أنه جرى ترميمها جميعاً - باستثناء قرى منطقة اللطرون - في أعقاب الحرب (لكنه أصر على إخفاء وتمويه طريقة تنفيذ الهدم متظاهراً بأن الأمر حدث في قلب عاصفة المعركة). المنطقة الوحيدة، أضاف دايان، "التي نشأ فيها، في أعقاب حرب الأيام الستة، واقع مشابه لذلك الذي نشأ في سنة ١٩٤٨... هي هضبة الجولان" التي "هجر جميع سكانها بلداتهم، في إبان الحرب". هنا، أيضاً، الكذب والحقيقة مضافوران معاً، إذ ليس من الواضح ما إذا كانت المقارنة مع سنة ١٩٤٨ تلمح إلى الظروف والملاسات الحقيقية التي أحاطت بعمليات الطرد في الجولان في سنة ١٩٦٧، أم العكس - فالطرد المنهجي لسكان الجولان في سنة ١٩٦٧ يعكس اعترافاً ضمناً بما حدث في سنة ١٩٤٨ حقاً. ويلخص دايان قائلاً: "لا جدوى من تجاهل الواقع، ولا من إخفائه وتمويهه طبعاً، ولا حتى من تغطيته بزيت الزيتون الصافي، كأن البعوض والمستنقعات التي قمنا بتجفيفها كانت المتضرر الوحيد من تحقيق الصهيونية." لكنه أقر، في المقابل، في الجملة التالية مباشرة، بأن مصدر "المأسى الإنسانية والمعضلات غير المحلولة" يتمثل "أساساً، في رفض العرب الدائم يدنا الممدودة للسلام." يد دايان الممدودة للسلام ارتفعت في مستهل محاضراته: "فلسطين السياسية" غير موجودة ولن تقوم بعد الآن، قال جازماً، وإسرائيل لن تقبل بعودة لاجئي ١٩٤٨ أبداً، لا طوعاً ولا إكراهاً.

على الأرض، كما حدث في اللد والرملة وأماكن أخرى في إبان حرب الاستقلال. كنتُ مقاتلاً في الكتيبة الثالثة التابعة لـ "البلماح" [بلوغوت ماحتس / "السرايا الصاعقة" - إحدى العصابات الصهيونية قبل وفي إبان ١٩٤٨ (المترجم)] في تلك الحرب، وعلى الرغم من أنني أصبت في المعركة التي سبقت احتلال اللد والرملة، فإنني عرفتُ أن هذا ما فعله رفاقي. كانوا يروون لي عن الطرد خلال زيارتهم لي في المستشفى، ثم في الأعوام اللاحقة أيضاً، بالتأكيد.^{٢٨}

وقد اصطدم ضابط آخر بالحافلات التي تنقل لاجئين فلسطينيين إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن وتؤكد، فوراً، أنها عملية طرد منظمة. وأكثر من ذلك، تذكر، على الفور، مجزرة كفر قاسم في سنة ١٩٥٦.

٤ - غزة

حين بدأ، في سنة ١٩٥٨، أن أزمة النظام الحاكم في الأردن توفر لإسرائيل فرصة لشن حرب، وأن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي دعا إلى احتلال الجزء الأكبر من الضفة الغربية، سجل دافيد بن-غوريون في مفكرة يومياته أن "العرب لن يهربوا هذه المرة"،^{٢٩} طبقاً لتقديرات رئيس هيئة الأركان. وفي صيف سنة ١٩٧٣، وفي عز قوته، أجرى موشيه دايان مقارنة بين نتائج نكبة ١٩٤٨ ونتائج حرب ١٩٦٧، بغية إبراز الفارق بينهما، وهنا، أيضاً، كانت تقويماته خليطاً من الإقرار المتبصر والواقعي بالحقائق والإنكار. فنتيجة "الترانسفير" في سنة ١٩٤٨، قال، تحول نحو ٨٠٪ من العرب الذين كانوا يقيمون في المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل إلى لاجئين، واستولت إسرائيل على ٤ ملايين دونم من الأرض (لم يتردد دايان في وصف ما جرى بالـ "ترانسفير"، لكنه حاول الربط بينه وبين

جدية آنذاك لضم قطاع غزة إلى إسرائيل. واليوم، بعد مرور خمسين عاماً على ١٩٦٧، فإن من الصعب تخيل مدى الإجماع الذي هيمن على القيادة الإسرائيلية بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧ بشأن ضم قطاع غزة إلى إسرائيل. فقد ساد اعتقاد أن عدم احتلال غزة في سنة ١٩٤٨ يمثل الفرصة الضائعة الأكبر خلال حرب ١٩٤٨؛ ففي مؤتمر لوزان الذي عُقد في سنة ١٩٤٩، اقترح بن - غوريون ضم قطاع غزة إلى إسرائيل، وسعيًا منه لحشد الموافقة والدعم اللازمين لذلك، أبدى استعداداه لتقديم تنازلات إقليمية معينة، بل لاستيعاب ١٠٠,٠٠٠ من اللاجئين في إسرائيل. كما أنه خلال سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥، أعاد المحاولة لإقناع حكومته باحتلال قطاع غزة، وفي معارضة لهذه المبادرة، طُرح السؤال التالي، مراراً وتكراراً: ماذا ستفعل إسرائيل بمئات آلاف اللاجئين؟ علاوة على ذلك، بعد حرب ١٩٥٦، وبعد أن أرغمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الانسحاب من سيناء، فإن إسرائيل بقيت مصرة على عدم التخلي عن سلطتها وسيطرتها في قطاع غزة، بل أنشأت فيه مستوطنة لفترة زمنية قصيرة. أما بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، فشملت الموافقة على ضم قطاع غزة جميع مكونات الحكومة، بما في ذلك مَعلمها اليساري - حزب "مبام" اليساري الصهيوني.^{٣٠}

ومن المحتم أن يؤدي ضم غزة إلى إفراغ القطاع من سكانه أو، على الأقل، "تقليل" (بلغة الوثائق الإسرائيلية الرسمية) عدد اللاجئين بصورة جدية، لكننا لا نمتلك معطيات موثوق بها بشأن مجمل المحاولات الإسرائيلية لتحقيق ذلك، أو بشأن عدد النازحين بعد سنة ١٩٦٧. ٣١. وقد اشتكى ممثلو الأمم المتحدة، وخصوصاً وكالة "الأونروا"، من محاولات لنشر الرعب بين السكان، بل للتهجير في بعض الأحيان. ولاحقاً، أخبر يتسحاق موداعي، الحاكم العسكري لغزة ما بعد الحرب، عن قوافل الشاحنات التي حملت شباناً فلسطينيين، في الأساس، وبالغين من

إذا افترضنا أن حربَي ١٩٤٨ و١٩٦٧ يمثلان حدثين مفتاحيين عنيفين، مكملين ومختلفين، ضمن سيرورة طويلة من النهب والطرده والاستعمار ("تحقيق الصهيونية"، بتعبير دايان)، واختزلنا من أقوال دايان أنصاف الحقائق وغطرسة الأسياد، فإنه يمكن العثور فيها على اعتراف بأوجه الشبه وأوجه الخلاف، على حد سواء، بين حربَي ١٩٤٨ و١٩٦٧. فأهداف الطرد ووسائله كانت متشابهة، إلا إن حجمه كان مختلفاً بسبب، وضمن أشياء أخرى، المحددات الدولية وسرعة وقوع الأحداث. فمن الجانب الصهيوني، تركز الضغط في المواقع التي أولاها حكام إسرائيل أهمية استراتيجية، وهي المناطق الملاصقة للخط الأخضر، والقدس، وهضبة الجولان، وغور الأردن، الأمر الذي ينعكس في حجم عملية "الترانسفير" وأبعادها. بيد أن للفجوة بين حجم "الترانسفير" تفسيراً آخر يتمثل في الإصرار الذي أبداه الفلسطينيون على التمسك بأراضيهم، انطلاقاً من دروس حرب ١٩٤٨ - مثلما رأى بن - غوريون نفسه، أيضاً.

لم يذكر دايان في خطابه المقتبس هنا قطاع غزة، وهذا الأمر ليس مصادفة. فلغزة مكانة مميزة في محاولة تحليل العلاقة بين حربَي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وذلك لسببين مركزيين: الأول، أن قطاع غزة - الذي تمركز فيه، بعد انتهاء حرب ١٩٤٨ مباشرة، نحو ربع اللاجئين، على رقعة ضيقة من الأرض - شكّل، بالنسبة إلى إسرائيل، خلاصة مأساة ١٩٤٨. فقد كان من الممكن محاولة تقليص أعداد اللاجئين في الضفة الغربية، ولو بصورة مصطنعة، بينما لم يكن من الممكن إخفاء مخيمات اللاجئين في قطاع غزة (حين حاول متحدثون رسميون إسرائيليون، بعد سنة ١٩٦٧، مقارنة وضع القطاع تحت الاحتلال الإسرائيلي بوضعه تحت الحكم المصري، إذ كان محاصراً من جميع الجهات، فإنهم كانوا، ومن دون تردد، يتحدثون عن "الغيتو").

أما السبب الثاني، فهو وجود نية إسرائيلية

بلغت "الأونروا" أن نحو ١٦,٠٠٠ لاجيء جرى نقلهم من مخيمات جباليا والشاطيء ورفع، ويوضح تقريرها في أيلول/سبتمبر ١٩٧١، وبصورة جلية، العلاقة ما بين المحاولات لتقليل عدد السكان في المخيمات، من جهة، وبين دفع اللاجئين إلى النزوح إلى مصر أو الأردن، من جهة ثانية:

أتى جنود إسرائيليون إلى المخيم (في ساعات الليل، في بعض الحالات على الأقل)، ووضعوا علامة على المباني المعدة للهدم، وأمهلوا السكان بين ساعتين و٤٨ ساعة للمغادرة، مع أمتعتهم. جمع الجنود بطاقات الهوية من رؤساء العائلات، وأعطوهم إيصالات في مقابلها. وبلغ اللاجئين أن ثمة مساكن جيدة تنتظرهم في العريش، لكن إن كانوا يفضلون، فإن في إمكانهم الانتقال إلى الضفة الغربية أو إلى الأردن، أو البقاء في غزة إن كانوا يستطيعون العثور على سكن شاغر خارج المخيم، على أن يقدموا موافقة خطية على مكوثهم فيه، من صاحب السكن نفسه. كما بلغوا أن الموافقين منهم على الانتقال إلى العريش أو الضفة الغربية، أو الأردن، سيحظون بالنقل المجاني وبالسكن المجاني لفترة محددة، علاوة على الوعد بوفرة أبواب ومصادر الرزق هناك، وبالوصول على تعويضات عن إضافات البناء التي أضافوها على مساكنهم التابعة لوكالة "الأونروا"، أو عن بيوت شيدوها بأنفسهم، بصورة فردية (في المخيم).^{٣٥}

وفي سنة ١٩٩٩، كتب منسق العمليات في المناطق، من جانب إسرائيل، العميد شلومو غازيت، عن "انتشار شائعة فحواها أن إسرائيل تعترم القضاء على مشكلة اللاجئين بذريعة الحرب ضد الإرهاب." وادعى، أيضاً، أن أريئيل شارون هدم أكثر كثيراً مما صادق عليه دايان.^{٣٦} لكنه صرح لدى وقوع الأحداث، في

الرجال والنساء، ونقلتهم إلى قناة السويس، بينما كانت القوات الإسرائيلية تطلق النيران لمنعهم من العودة: "نحن نتحدث عن عشرات الآلاف. ليتنا كنا نستطيع إفراغ غزة تماماً، لكن الأمر لم يكن ممكناً."^{٣٢} والملفات التي تم الكشف عنها حتى الآن في الأرشيفات الإسرائيلية تزخر بالخطط والأفكار الرامية إلى "تقليل" السكان في غزة بعد حرب ١٩٦٧: دفع المال إلى اللاجئين كي يهاجروا إلى أميركا الجنوبية؛ نقلهم إلى الأردن، أو إلى الضفة الغربية على الأقل، أو إلى غور الأردن، أو إلى جبال الخليل؛ واقتراح رعانان فايس، مسؤول "الصندوق القومي اليهودي" ("هكيرن هكيمات")، إنشاء بلدات في شمال سيناء، في منطقة العريش، لإسكان عشرات آلاف اللاجئين. أما وزير الخارجية الإسرائيلي، أبا إيبين، الذي يُعتبر "حاماً" (أي معتدل من ناحية سياسية)، فاقترح في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ التشاور مع الولايات المتحدة بشأن بعض الخيارات، منها مثلاً، "نقل لاجئي غزة إلى أماكن أخرى خارج البلد، أو إلى العريش، أو إلى الضفة الغربية، كي يتقدموا نحو الشرق."^{٣٣} من الواضح أن ضغوطاً مورست على عدد كبير من السكان للمغادرة في إبان "حرب السنوات الأربع" (١٩٦٧ - ١٩٧١)، كما أن جان بيير فيليو (Filiu) وصف المواجهات بين قوات المقاومة الفلسطينية وبين الجيش الإسرائيلي الذي كان يسعى للسيطرة على مخيمات اللاجئين.^{٣٤} وقد دعم شمعون بيرس، بطرق ووسائل متنوعة، محاولة لإخراج اللاجئين من المخيمات، وعرض "سكناً محسناً" عليهم، غير أن ذروة المحاولة "لتقليل" السكان في مخيمات اللاجئين حدثت، من دون شك، خلال المعركة العسكرية القاسية التي استهدفت قمع المقاومة في القطاع، والتي قادها أريئيل شارون خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٢. وشكل هدم آلاف المنازل ونقل العائلات إلى العريش في سيناء وإلى مواقع أخرى في قطاع غزة نفسه الوجه الآخر من حملة شق الطرقات في قلب المخيمات. فقد

اللحظة التي اعترفت إسرائيل بهذه الحقيقة، أصبح ضم قطاع غزة إلى إسرائيل - على الرغم من مطالبات اليمين المتطرف - مستحيلًا تمامًا، تقريباً، الأمر الذي يشكل، في عدة نواح، الإنجاز الأكبر والأساسي لسكان قطاع غزة، وهو السبب، ربما، الذي جعل دايان يفضل عدم التطرق إليهم بتاتاً لدى محاولته، في سنة ١٩٧٣، تلخيص نتائج الحرب في سنة ١٩٦٧. فقد ثبت في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، مرة تلو الأخرى، أن التفوق العسكري الإسرائيلي لا يمنح إسرائيل القدرة على مواجهة "مشكلة اللاجئين". وتبلور لدى القيادة الإسرائيلية، في نهاية المطاف، حلان استيطانيان جزئيان لقطاع غزة. الأول، إنشاء عدد من المستوطنات في قلب قطاع غزة ذي الكثافة السكانية المرتفعة والمتعشش إلى المياه، وكانت الفكرة عسكرية و"تربوية": أولاً، أرادت إسرائيل أن تثبت للفلسطينيين أنها لا تنوي الانسحاب من قطاع غزة، وإنما تعزم البقاء فيه إلى الأبد؛ ثانياً، أرادت إسرائيل تقطيع أوصال قطاع غزة، من خلال دق "أسافين" (بتعبير يغال ألون) أو "أصابع" (بتعبير أريئيل شارون) بين التجمعات الفلسطينية الرئيسية. إنها المستوطنات التي ستجبر إسرائيل، في نهاية المطاف، على بناء منظومة متكاملة من الحواجز والأسيجة وتصاريح التنقل في داخل قطاع غزة نفسه، قبل الضفة الغربية (مثلما استبق إنشاء الجدار في قطاع غزة "جدار الفصل" في الضفة، تماماً). فعلى المدى القريب، ومنذ السبعينيات، أدى إنشاء المستوطنات المدعومة والقوية بمحاذاة مخيمات اللاجئين الغارقة في الفقر والعوز إلى نشوء ما حذر منه بالضبط إسرائيليون كثيرون: مجتمع أسياذ يهود يملكون بساتين ومزارع، ويشغلون عمالاً فلسطينيين فقراء ومسلوبي الأرض والحقوق، أغلبيتهم العظمى من الجيلين الثاني والثالث بعد اللجوء.

أمّا الحل الثاني فكان محاصرة قطاع غزة، الذي لم يكن من الممكن إفراغه من سكانه،

أب/أغسطس ١٩٧١، في مقابلة صحافية، بأن النية تتجه نحو "تقليل" عدد السكان في المخيمات التي أضحت عصية على السيطرة، بإخراج نحو ثلث اللاجئين منها، أي ٦٠ - ٧٠ ألف نسمة. ولم يُخفِ غازيت نية القيام بـ "العملية الكبيرة": الهدف، كما أوضح، هو الفصل بين اللاجئين وعائلته، وإبعاده عن "دمل" المخيم، عن الروابط الجسدية والنفسية، عن "علاقات العائلة والهوية المرتبطة بمكان سكن مشترك قبل حرب الاستقلال." هذا الضابط الكبير الذي يعتبر نفسه أحد الأدمغة الأبرز في القيادة الأمنية الإسرائيلية، يستعين هنا بالاستعارات: إن تم تنفيذ هذا كله - تعهد - فسينهار "بنيان كامل من الأشياء"، ثم ينتقل إلى تشبيه أكثر وحشية: "هذا أشبه بإدخال طرف العصا في عش للنمل." ٣٧

ما من شك، إذاً، في أن إسرائيل استهدفت في غزة، بعد سنة ١٩٦٧، مشكلة اللاجئين - أي، اللاجئين أنفسهم - التي تشكل فصلاً واحداً فقط في حرب طويلة ومتواصلة لم تتوقف يوماً منذ نكبة ١٩٤٨. ٣٨. وكانت نتائج المواجهة في ١٩٧١ - ١٩٧٢ مختلطة: القوة المفضلة التي استخدمها أريئيل شارون في غزة وأساليب القمع الوحشية (قبل جنين ٢٠٠٢ بأعوام طويلة) تفوقت، حقاً، على القوى المسلحة الفلسطينية في مخيمات اللاجئين؛ وبعد هبوط موقت في عدد العمال الغزيين في داخل إسرائيل، عاد هذا العدد ليرتفع من جديد، بعد بضعة أعوام. وهكذا، فإن التطبيع الذي تحقق كان موقتاً فقط، مثلما بيّنت الأعوام التالية: لم يؤدِ قمع المقاومة العسكرية إلى استسلام غزة للاحتلال الإسرائيلي؛ فشلت حملة "تقليل" السكان في مخيمات اللاجئين فشلاً ذريعاً؛ أغلبية العائلات التي جرى نقلها إلى خارج القطاع، عادت إليه بالتدريج.

ليس من الواضح متى توصلت القيادة الإسرائيلية، بالضبط، إلى الاستنتاج أن من المستحيل إفراغ قطاع غزة من اللاجئين الفلسطينيين، أو حتى من جزء جدي منهم. ففي

١٩٧٢، ليس فقط عن خطة إقامة مستوطنات دائمة جديدة في قطاع غزة وفي "مشارف رفح"، بل أيضاً حقيقة التمهيد لإقامة المستوطنات في "مشارف رفح" عن طريق طرد وتهجير آلاف البدو من المنطقة، بالقوة، بعد إعلانها "منطقة مغلقة لدواع أمنية". فقد هدمت الجرافات الخيام والبيوت، وسدّت الآبار وتم تسييح الأراضي. وتحدث أعضاء الكيبوتسات عن "أعمال كولونيالية" جرت في مشارف رفح، كما جمعوا شهادات عن السلب أثار ضجة جماهيرية كبيرة.^{٤٠} وتشكلت لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في ممارسات الجيش التي نُفذت من دون مصادقة الحكومة ظاهرياً، غير أن استنتاجاتها وتوصياتها بقيت طي الكتمان والسرية. وقد تسرب أن المسؤول عن أعمال النهب الوحشية في مشارف رفح لغرض إقامة المستوطنات هو الذي وصفته الصحافة الإسرائيلية بـ "الضابط الكبير" الذي فعل ذلك من دون تقديم أي تقارير إلى رؤسائه وقادته - أريئيل شارون. بيد أن شارون لم يفعل ذلك إلاّ بدعم من موشيه دايان الذي كان قد عرض على الحكومة، في جلسة لها في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، خططه لطرد البدو.^{٤١} ولم تردع الاحتجاجات حكومة إسرائيل عن القرار بأنه "لن يُسمح للبدو بالعودة إلى المناطق التي تم إجلأؤهم منها"، وبمواصلة العمل على إقامة المستوطنات.

في صيف سنة ١٩٧٢، كُشف النقاب عن عمل آخر قامت به سلطات الاحتلال، لكن الحديث، هذه المرة، لم يكن عن اعتقالات وقمع تظاهرات، أو عن طرد وتهجير أو تعذيب وتنكيل. فبغية الاستيلاء على جزء من أراضي قرية عقربة، تمهيداً لبناء مستوطنة جديدة (سيطلق عليها، لاحقاً، اسم "غيتيت")، أغلق الجيش الإسرائيلي المنطقة بأكملها، إغلاقاً تاماً، وبينما كان السكان يواصلون فلاحة أراضيهم، جرى رشّ محاصيلهم من الجو وإبادتها تماماً، قبل موعد الحصاد وجمع المحاصيل بأسابيع قليلة فقط. وحتى ذلك الوقت، درج وزراء الحكومة

بواسطة إنشاء "فاصل استيطاني" بينه وبين سيناء، في منطقة الشاطئ الشمالي - الشرقي لشبه جزيرة سيناء، والتي أُطلق عليها في إسرائيل اسم "مشارف رفح". وجرت مداولات بشأن ذلك ابتداءً من سنة ١٩٦٨، إذ أُقيمت المستوطنة الأولى تحت غطاء من السرية التامة في سنة ١٩٦٩. وفي بداية سنة ١٩٧٢، قاد موشيه دايان وأريئيل شارون جهوداً استيطانية غير مسبوقه من حيث حجمها وأبعادها - إنشاء سلسلة من المستوطنات، من ضمنها "مدينة سليمان" ("عير شلومو") إلى الجنوب من قطاع غزة، عند مشارف رفح، وأُعدت مدينة "يميت" لإسكان ربع مليون مستوطن، وكان حلم أريئيل شارون أن تشمل المدينة، أيضاً، محطة للطاقة النووية. وفي نهاية المطاف، فشل كلا الإجراءين/الحليّن: المستوطنات في "مشارف رفح" تم تفكيكها وإخلائها في سنة ١٩٨٢، كما جرى تفكيك وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة في سنة ٢٠٠٤، إلاّ إن الإجراءات الاستيطانية الفاشلة، قد تُنزل الدمار والمعاناة على رؤوس ضحاياها أيضاً.

٥ - سنة ١٩٧٢ إعادة لسنة ١٩٤٨

كانت سنة ١٩٧٢، أيضاً، السنة التي انكشفت فيها لجزء من الإسرائيليين، وبصورة واضحة، العلاقة المباشرة ما بين التهجير والاستيطان، وبين اللجوء والاحتلال. وقد ساهمت في ذلك ثلاث قضايا جماهيرية: طرد البدو من "مشارف رفح" لغرض إقامة المستوطنات الجديدة التي خطط لها دايان وشارون؛ رش الحقول الزراعية التابعة لسكان قرية عقربة، قرب نابلس، بغية الاستيلاء على أراضيها وإقامة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية؛ استئناف أهالي إقرت وكفر برعم، من مهجري ١٩٤٨ في داخل إسرائيل، نضالهم من أجل العودة إلى قريتهم. وكشف أعضاء كيبوتسات في جنوب البلد، من حركة "هشومير هتسعير"، في ربيع سنة

الإسرائيلية على التبجح بأن ليس ثمة حاجة، البتة، إلى مصادرة أراضٍ عربية من أجل إقامة مستوطنات في الضفة الغربية والجولان، لأن الحديث يدور عن "أراضي غائبين" - أي أراضي لاجئين من سنة ١٩٦٧ (مثلما جرى بعد سنة ١٩٤٨ بالضبط - إنكار التهجير والإعجاب بثماره). لقد أوضح رش المحاصيل في عقربة أن هذا النمط من الاستيطان يواجه مصاعب، ولن يكون في الإمكان بعد الاكتفاء بأراضي لاجئي ١٩٦٧ كأساس لبناء المستوطنات الجديدة. ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، ستنتقل إسرائيل إلى استخدام أوامر الإغلاق والمصادرة لدواعٍ "أمنية"، ثم إلى الاستيلاء، لاحقاً، على "أراضي الدولة". وقد أثارت عمليات رش المحاصيل في عقربة - والتي بدت، في نظرة إلى الوراء، قضية صغيرة تافهة مقارنة بجرائم الاحتلال اللاحقة - عاصفة جماهيرية في إسرائيل، إذ كانت تلك أراضٍ مفلوحة، وأصحابها أحياء موجودون أمام أعين الجميع. وفي أعقابها، بادرت قوى يسارية إسرائيلية إلى تنظيم بضع فاعليات احتجاجية متواضعة في المناطق المحتلة، لكن قضية عقربة كشفت، على نحو جلي، العلاقة المباشرة بين الاستيطان وبين الهدم والنهب. شكلت عقربة و"مشارف رفح" تحدياً أمام اليسار الصهيوني. وأحد المستوطنين في "مشارف رفح" ذكّر أعضاء الكيبوتسات الذين احتجوا على طرد البدو، بأن كيبوتسات "هشومير هتسعير" استولت أيضاً على أراضي البدو في النقب في الخمسينيات، وكتب: إذا كان احتجاجكم صادقاً، "فمسيرة الاستيطان كلها في هذا البلد كانت مصحوبة بـ احتلالات، وأستيطان، ودق أسافين، وكولونيالية".^{٤٢} أما حاييم غوري، أحد الكتاب البارزين في حركة العمل الصهيونية، فكتب أن "جروح القضية العربية" فتحت من جديد منذ حرب ١٩٦٧، وأن "مشارف رفح" ذكّرت به جرح حرب من سنة ١٩٤٨؛ لقد استذكر إحراق قرى، وتطرق إلى رواية "خربة خزعة" ليزهار سميلانسكي،

باعتبارها التعبير الأدبي الأكثر حدة عن النكبة في الأدب الإسرائيلي، لكنه عاد، في نهاية مقالته، إلى تبرير ممارسات أولئك الذين يقيمون المستوطنات على أنقاض القرى، من خربة خزعة حتى مشارف رفح.^{٤٣}

كان حزب "مبام" نفسه - الذي كشف بعض أعضائه النقاب عن قضية نهب أراضي البدو - منقسماً على نفسه: فبعد الحرب، أيد الحزب ضم قطاع غزة إلى إسرائيل، وحرص على التأكيد، دائماً، أنه يؤيد "الاستيلاءات الأمنية" ويعارض "المستوطنات" في المناطق المحتلة، غير أن أعضاءه الذين كانوا وزراء في الحكومة كانوا يعرفون جيداً أن هذا التمييز عارٍ عن الصحة ويفتقر إلى أي معنى. وقد وجد اثنان من قادة "مبام" التاريخيين، حزان (يعقوب) وتلمي (مئير)، نفسيهما على طرفي نقيض في قضية مشارف رفح.^{٤٤} وأخطر من هذا، فإنه بموازاة ذلك بالضبط، تجدد في صيف سنة ١٩٧٢ نضال مهجري إقرت وكفر برعم من أجل العودة إلى قريتهم اللتين هُجروا منهما في سنة ١٩٤٨، وهذا النضال الجماهيري لم يقتصر على التظاهرات فقط، بل حاول مهجرو القرينتين العودة إليهما والسكن فيهما، لكنهم طردوا من هناك بالقوة. وفي خضم النقاش الجماهيري العام بشأن الموضوع، طرحت على الفور أسماء قرى فلسطينية أخرى تم طرد أهلها وتهجيرهم في سنة ١٩٤٨، لكنهم يعيشون في داخل إسرائيل ويطالبون بالعودة إليها.^{٤٥} لم يكن من الممكن التغاضي عن المماثلة بين طرد البدو وتهجيرهم من مشارف رفح، لإخلاء مكان لمستوطنات جديدة في سنة ١٩٧٢، وبين طرد وتهجير سكان إقرت وكفر برعم في سنة ١٩٤٨، وقد ذكّرت أوساط اليمين الإسرائيلي أعضاء كيبوتسات "هشومير هتسعير" الذين احتجوا على نهب أراضي البدو بهذه الحقيقة، علماً بأن كيبوتس "برعم" نفسه، المقام على جزء من أراضي كفر برعم، تابع لحركة "هشومير هتسعير" التي تشكل جزءاً من حزب "مبام". وفي

هكذا عادت قضية نكبة ١٩٤٨ إلى دائرة السجال السياسي في إسرائيل. صحيح أن احتلال ١٩٦٧ كان ينطوي على خطر التغطية عليها وطمسها، حتى إن معارضي الاحتلال في إسرائيل كانوا يقعون في شرك الإغراء بنسيان نكبة ١٩٤٨ والقفز عنها، مرة تلو الأخرى، بتجاهل سيرورة طويلة من النهب والطردهم والتهجير على أمل التوصل إلى اتفاق جماهيري بشأن الانسحاب من المناطق التي احتلت في حزيران/يونيو ١٩٦٧، لكنهم أخفقوا في ذلك. وفي الوقت ذاته، أدت عمليات الطرد والاستيطان في سنة ١٩٦٧ إلى إحياء نكبة ١٩٤٨ من جديد، ذلك بأن نضال المهجرين في داخل إسرائيل من أجل العودة إلى قراهم، سلط الضوء على ما جرى ويجري في المناطق المحتلة. وفي الأعوام التالية، سيتم إسقاط قضية أحداث سنة ١٩٤٨ من النقاش السياسي العام في إسرائيل لتعود وتنبعث من جديد لاحقاً، لكن هذا يشكل، من عدة نواحي، خطأ فاصلاً لن يكون في الإمكان بعده إسقاط هذه القضية تماماً. ■

معرض تبريره عمليات طرد البدو، صرّح أحد الصحافيين البارزين المقربين من موشيه دايان بأنه "على ضوء ما جرى آنذاك" في إقرت وكفر برعم، خلال قصف سلاح الجو الإسرائيلي لبلدة حاصبيا، وفي مشارف رفح وعقربة الآن، يجب التخلص من "السذاجة والتلون" والقول بملء الفم: "الحقيقة واحدة - لا صهيونية، ولا استيطان، ولا دولة يهودية، من دون إجلاء العرب، ومن دون مصادرة الأراضي وتسييجها".^{٤٦} إن كشف النقاب عن أعمال النهب والطردهم من أجل المستوطنات بعد سنة ١٩٦٧ اضطر مؤيدي الاستعمار إلى عرضها كأنها استمرار مباشر للاستيطان الصهيوني من العشرينيات والثلاثينيات.^{٤٧} وفي محاولة منه لإحراج اليسار الصهيوني، نشر اليمين لائحة بأسماء الكيبوتسات المقامة على أراضي قرى فلسطينية، وهو ما فعله اليسار المعادي للصهيونية أيضاً،^{٤٨} ولا تزال هذه اللائحة تُطرح في عدة نقاشات سياسية تدور في إسرائيل، منذ ذلك اليوم حتى الآن.

المصادر

- ١ محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية، ١٩٦٧/٨/٢٠.
- ٢ انظر، مثلاً، أرشيف دولة إسرائيل، "ملف وزارة الخارجية، ح ص - ٤٠٨٨/٨". ومثل هذه التقارير جرى توزيعه على الحكم العسكري والوزارات الحكومية المتنوعة. وانظر أيضاً: ميخائيل سسار، "حرب اليوم السابع: مفكرة الحكم العسكري في يهودا والسامرة"، حزيران/يونيو - كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ (تل أبيب: سفريات بوعليم، ١٩٩٧). ص ٨٦، ٨٨، ٩١ وغيرها.
- ٣ محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية، ١٩٦٧/٩/٣.
- ٤ النص القصير أدناه يعالج العلاقة بين هاتين اللحظتين المفتاحيتين، وليس عملية الطرد نفسها أو لاجئي ١٩٦٧. والشهادات التي كشف النقاب عنها حديثاً تتيج التعمق في هذه المسألة، بيد أنني لن أستطيع الخوض فيها هنا. انظر:

Janet Abu Lughod, "Demographic Consequences of the Occupation", *MERIP Reports*, no. 115 (1983), pp. 13-17; W. W. Harris, "War and Settlement Change:

The Golan Heights and the Jordan Rift, 1967-77", *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 3, issue 3 (1978), pp. 309-330; Nur Masalha, *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem* (New York: Pluto Press, 2003), chapter 6; Tom Segev, *1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East* (London: Macmillan, 2012).

- ٥ يغال ألون، في مجلس حركة "الكيبوتس الموحد" (هكيبوتس همؤوحد) في [كيبوتس] "رمات هكوفيش"، ١٩٦٧/٦/٢٤، أرشيف "الكيبوتس الموحد"، في رمات إفعال؛ مقتبس من: أدريانا كمب، "قومية حيزية: السجال في حركة العمل حول المناطق والحدود"، أطروحة للقب الثاني [ماجستير] (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ١٩٩١)، ص ٧٣.
- ٦ مفكرة بن - غوريون، ١٩٥٨/٨/٢٠، مقتبس من: زكي شالوم، "مواقف القيادة الإسرائيلية في مسألة الوضع القائم (ستاتوس كو) الإقليمي خلال الأعوام الأولى التي أعقبت حرب الاستقلال: نظرة مجددة"، "دراسات في انبعاث إسرائيل"، العدد ٨ (١٩٩٨)، ص ١٤٧، الهامش رقم ١٠٥.
- ٧ أوضح ألون أنه خلال احتلال الجيش الإسرائيلي لقطاع غزة في سنة ١٩٥٦، لم يحدث هروب جماعي بين السكان، لأنه "لم يكن لديهم مكان يهربون إليه"، إذ إن شبه جزيرة سيناء كانت قد وقعت في قبضة الاحتلال الإسرائيلي. انظر: محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية، ١٩٦٣/٤/٢٥.
- ٨ محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية، ١٩٦٠/٩/٣.
- ٩ هذا ما أفاد به النائب العام العسكري، بعد ٣٥ عاماً على ذلك. انظر: تسفي عنبار، "النيابة العسكرية والمناطق المدارة"، "القضاء والجيش"، العدد ١٦ (٢٠٠٢)، ص ١٤٩ - ١٥٩.
- ١٠ أرشيف دولة إسرائيل، ملف أ. ٥٠٠٢/١٣.
- ١١ يوسي ميلمان وأيفيا لوري، "غزة: عملية الإخلاء الأولى"، "هآرتس"، ٢٠٠٥/٨/١٦.
- ١٢ تبعاً لذلك، مع إقامة "جدار الفصل" تصاعد الضغط في هذه المناطق تحديداً - وخصوصاً في مناطق طولكرم، وقلقيلية، وجنوبي جبل الخليل.
- ١٣ وصف اللواء شلومو غازيت مدى فرحته وزملائه لدى معرفتهم، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، أن نحو ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني، أغلبيتهم من العاملين في الأردن والدول الخليجية، ظلوا خارج المناطق. وخلال الفترة الأولى بعد الاحتلال، صدر الأمر إلى الحكم العسكري بعدم تشغيل لاجئين من المخيمات في الضفة الغربية، وإنما من سكان المدن، يليهم من سكان القرى فقط؛ انظر: "أرشيف دولة إسرائيل، ح ص - ٤٠٩٦/٥". وقد لاحظ عدة مراقبين أن الجهود الإسرائيلية لمنع عودة اللاجئين تستهدف، أساساً، سكان مخيمات اللاجئين والقدس الشرقية والشبان عامة؛ انظر: "أرشيف دولة إسرائيل، ح ص - ٤٠٩٦/٥"، ملاحظات ممثلي الأنورا المقدمة إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، ١٩٦٧/٨/٢٣؛ داني روبنشتاين، "اللاجئون الجدد"، "دافار"، ١٩٧٣/٢/١.
- ١٤ غدعون ليفي ورعنان لوريا، "هآرتس"، ١٩٩٨/٦/٥.
- ١٥ بنحاس يورمان، "حرب ١٩٤٨ وحرب حزيران [يونيو] ١٩٦٧"، "عال همشمار"، ١٩٦٧/٦/١٢.
- ١٦ انظر: Aron Shai, "The Fate of Abandoned Arab Villages in Israel, 1965-1969", *History & Memory*, vol. 18 no. 2 (Fall/Winter 2006), pp. 86-106.
- ١٧ هيرتسوغ، "هنا وهناك، أعطي تفسير غير صحيح لبلاغ الحكم العسكري بشأن التسهيلات التي ستمنح للراغبين في مغادرة الضفة الغربية والانتقال إلى الأردن. وأودّ التوضيح أنه ليس هنالك أي محاولة لدفع الناس إلى المغادرة إلى الأردن"، "عال همشمار"، ١٩٦٧/٨/٢١؛ "أرشيف دولة إسرائيل، ح ص - ٤٠٩٧/٨".

- ١٨ “Nous commençons à penser que les Israéliens ont peut-être bien fait de la même manière la première fois, créant le problème des réfugiés”, “Le Journal de Sœur Marie-Thérèse”, *Témoignage Chrétien* (27/7/1967).
- ١٩ Paul Gauthier, “Jérusalem et le sang des pauvres, 5-8 juin 1967”, *Cahiers du Témoin Chrétien*, no. 47 (1967).
- ٢٠ ميخائيل كومي، ١٩٦٧/٩/٧ (مسودة)، “أرشيف دولة إسرائيل، ح ص - ٣٨٨٨/١٢: النص النهائي بالعبرية، ١٩٦٧/١٠/٢٤، “أرشيف دولة إسرائيل، ج - ٦٦٩٢/١٦”.
- ٢١ ثيودور ميرون، ١٩٦٧/٩/١٩، “أرشيف دولة إسرائيل، ح ص - ٤٠٨٨/٨”.
- ٢٢ إيال إرليخ، “كمين على نهر الأردن”، “كوتيرت راشيت” (١٩٨٥/٨/١٤).
- ٢٣ محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية، ١٩٦٧/٨/٦: وقد احتج وزير الخارجية، أبا إيبين، على “عمليات التخويف” واقترح وقفها، لكنه اقترح في المقابل الدفع في اتجاه “حل قضية اللاجئين” بواسطة الهجرة. لاحقاً، استطاع الشارح توجيه الضابط أيضاً على التهرب من الإجابة بحيث يرسو التقدير في نهاية الأمر على بضع مئات فقط. أفنير أرازي لإليشيف بن حورين، ممثل وزارة الخارجية في الحاكمية العسكرية في الضفة الغربية، ١٩٦٧/٦/٢٧، “أرشيف دولة إسرائيل، ح ص - ٤٠٩٧/٨”.
- ٢٥ ميخائيل كومي للممثلات الإسرائيلية في واشنطن ونيويورك ولندن وباريس، ١٩٦٧/٧/١، “أرشيف دولة إسرائيل، ح ص - ٤٠٨٩/٢”.
- ٢٦ كومي لمدير عام وزارة الخارجية، ١٩٦٧/٦/٣٠، “أرشيف دولة إسرائيل، ح ص - ٤٠٨٩/٢”.
- ٢٧ محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية، ١٩٦٧/٩/١٠.
- ٢٨ شاي فوغلمان، “ما الذي حدث للمواطنين السوريين الـ ١٣٠,٠٠٠ الذين سكنوا هضبة الجولان في حزيران ١٩٦٧؟”، “هآرتس”، ٢٠١٠/١٢/١.
- ٢٩ مفكرة بن - غوريون، مصدر سبق ذكره.
- ٣٠ مداولات اللجنة السياسية لحزب “مبام”، ١٩٦٧، أرشيف منظمة هشومير هتسعير [وتعني الحارس الشاب. وهي منظمة عالمية للشبيبة الصهيونية (المحرر)]. ١٢٢، ٩٠ (٤). وقد أيد حزب مبام ضم قطاع غزة “مع سكانه”، ومن خلال “تأهيل اللاجئين المقيمين فيه”، لكنه أقر في المقابل بأنه “في إطار حل قضية اللاجئين... يتم توطين وتأهيل أغلبيتهم في الأردن” (١٩٦٧/٨/٢٤). وأوضح قادة مبام أن دايان كان يقصد “نقل لاجئين من قطاع غزة - إذا لم يقد بطردهم إلى الصحراء” (١٩٦٧/٦/٢٩).
- ٣١ انظر:
- Norma Nicola Hazboun, “The Resettlement of the Palestinian Refugees of the Gaza Strip”, Ph. D. thesis, University of Leeds, 1994.
- وثمة معطيات إضافية - فقط عن المحاولة الإسرائيلية لتشجيع هجرة اللاجئين من قطاع غزة بواسطة عرض مبالغ من المال على النازحين - في مقالة يواف غلبر، “المشروع الذي أضاع القطار: خروج من غزة بعد الأيام الستة”، “الأمة”، العدد ٢٠١ (٢٠١٦)، ص ٤٤ - ٥٧.
- ٣٢ روبيك روزنتال، “الأيام المئة الأولى”، “وجوه”، العدد ٣٩ (٢٠٠٧)، ص ٣٨ - ٤٨.
- ٣٣ محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية، ١٩٦٧/٩/٣.
- ٣٤ Jean-Pierre Filiu, *Gaza: A History* (Oxford: Oxford University Press, 2014).
- ٣٥ UNRWA, “Special Report of the Commissioner-General of the UNRWA on the Effect on Palestine Refugees of Recent Operations Carried out by the Israeli Military Authorities in the Gaza Strip (A/8383)”, 17/9/1972.

- ٣٦ شلومو غازيت، "سُدج في المصيدة: ٣٠ عاماً من السياسة الإسرائيلية في المناطق" (تل أبيب: زمورا-بيتان، ١٩٩٩)، ص ٧٢ - ٧٣.
- ٣٧ مقابلة مع العميد شلومو غازيت، "معاريف"، ١٩٧١/٨/٢٠.
- ٣٨ انظر: خيراردو لايبير، "ما هي قصة إسرائيل وغزة؟"، موقع "ترابط" [حركة عربية - يهودية للتغيير الاجتماعي والسياسي]. ٢٩/٧/٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي: www.tarabut.info; خيراردو لايبير، "إسرائيل وغزة: علامٌ كانت دورة الحرب الأخيرة؟" "ملفات مدى الكرمل"، العدد ٣ (٢٠١٤)، في الرابط الإلكتروني التالي:
- <http://mada-research.org/wp-content/uploads/2015/01/kherardo-1.pdf>
- ٣٩ Gershon Gorenberg, *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977* (New York: Holt & Co., 2006), pp. 197-199.
- ٤٠ دانييل دغان، "أعضاء في الكيبوتس القطري يتحدثون عن أعمال كولونيالية في مشارف رفح"، "معاريف"، ١٤/٣/١٩٧٢. وليس من الواضح ما إذا كان ثمة علاقة بين الطرد الوحشي في "مشارف رفح" وبين عملية طرد أخرى، قادها أريئيل شارون، كانت قد بدأت قبل ذلك بيومين بالضبط، في ١٢/١/١٩٧٢. واستمرت حتى ٢٦/١/١٩٧٢: عشية تمرين عسكري سري في سيناء، طرد الجيش نحو ٣٠٠٠ بدوي من منطقة أبو عقيلة، وعدد المتوفين غير معروف، وخصوصاً من الأطفال والأولاد والمسنين الذي قضاوا جزاء البرد في الصحراء:
- David Landau, *Arik: The Life of Ariel Sharon* (New York: Vintage Books, 2014), pp. 84-87.
- ٤١ محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية، ٢٦/١/١٩٦٩، مقتبس من: رؤوبين بدهتسور، "انتصار الحرج: سياسة حكومة أشكول في المناطق بعد حرب الأيام الستة" (تل أبيب: بيتان، ١٩٩٦)، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.
- ٤٢ أهارون برويدا، "إلى المشاركين في مؤتمر نير عوز"، "معاريف"، ٢٠/٣/١٩٧٢.
- ٤٣ حاييم غوري، "شيء ما عن موشيه"، "دافار"، ٢٩/٣/١٩٧٢.
- ٤٤ "الكيبوتس القطري ضد المستوطنات الدائمة لكن مع الاستيلاءات الأمنية في القطاع"، "معاريف"، ٢٧/٣/١٩٧٢.
- ٤٥ نعمان فابيان، "سابقة المهجرين"، "هآرتس"، ٢٨/٧/١٩٧٢.
- ٤٦ يشعياهو بن بورات، "الخطأ والسذاجة والتلون"، "يديعوت أحرونوت"، ١٤/٧/١٩٧٢.
- ٤٧ انظر مثلاً: حجابي إيشد، "مع التسييج ومع التحفظات"، "دافار"، ٤/٨/١٩٧٢: ميخائيل أساف، "لعاية الصحفيين والمحليين"، "دافار"، ٤/٨/١٩٧٢. وكلاهما يردّ على أمنون روبنشتاين في مقاله: "الطريق إلى عقبة"، "هآرتس"، ٢٨/٧/١٩٧٢.
- ٤٨ روت لوبيتش، "عن سياسة النهب الصهيونية"، "زو هديرخ"، ٩/٨/١٩٧٢: منشور "متسبين"، ١/٨/١٩٧٢: متسبين، "السذاجة والتلون" (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٢)، ص ٦٥ - ٦٦.